

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثاني ٢٠١٦م





التطورات النقدية و المصرفية

المحتويات

٣ الملخص التنفيذي
٤ أولاً : السياسة النقدية
٤ ١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني
٤ ٢-١ أسعار الفائدة
٤ ثانياً : التطورات النقدية
٤ ١-٢ عرض النقود
٥ ٢-٢ القاعدة النقدية
٦ ثالثاً : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد
٦ ١-٣ الأصول الاحتياطية
٧ رابعاً : تطورات النشاط المصرفي
٧ ١-٤ الودائع المصرفية
٨ ٢-٤ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
٨ ٣-٤ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
٩ ٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام
١١ ٥-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
١١ ٦-٤ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي
١٢ خامساً : القطاع الخارجي
١٣ سادساً : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي
١٤ سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية
١٥ ثامناً : صناديق الاستثمار
١٦ تاسعاً : مؤسسات الإقراض المتخصصة
١٧ عاشراً : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠١٦ م
١٧ الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٦ م

الملخص التنفيذي

المئة لتبلغ ١٦٤٣,١ مليار ريال.

وتشير الأرقام التقديرية إلى وجود عجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات المملكة في الربع الأول من عام ٢٠١٦م بلغ ٦٧,٤ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٤٤,٨ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢,٧ في المئة لتبلغ ٨٥١٩,٩ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ما يقارب ٤٩٨,٠ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ٢٠٢,٧ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

وانخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٤ في المئة ليبلغ ٦٤٩٩,٩ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٠ في المئة في الربع السابق. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٦ في المئة لتبلغ ١٥٠٤,٠ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق.

وارتفع الممنوح الفعلي من مؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٥ في المئة، وارتفع إجمالي القروض المسددة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ٩٩,٨ في المئة. وانخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٦م بنسبة ١١,٤ في المئة ليبلغ ٩١,١ مليار ريال.

بقي كل من معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة ومعدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٥٠ في المئة. كما تم الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢,٠٧٣ في المئة.

وحقق عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٠,٣ في المئة ليبلغ نحو ١٧٧٣,٦ مليار ريال، فيما ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧,٨ في المئة لتبلغ ٣٢١,٥ مليار ريال، وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٩ في المئة ليبلغ ٢١٢٥,٣ مليار ريال، كما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٩ في المئة ليبلغ ٢١٣٧,٧ مليار ريال.

وسجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ١,١ في المئة ليبلغ نحو ١٥٩١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة خلال الربع السابق. كما بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي ٢٢٥٧,٤ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة، وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,١ في

التطورات النقدية و المصرفية

أولاً: السياسة النقدية

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أقيمت المؤسسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦م، وهي على النحو التالي:

- الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، مع الإبقاء أيضاً على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٥٠ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ١,٢٤٨ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقابل ١,٦٣٨ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٦م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٢٩,٣ مليار ريال للربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقارنة بنحو ٢٦,٣ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٦م.

- الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٢-١ أسعار الفائدة

ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أقيمت المؤسسة سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات المؤسسة عند حوالي ٩ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢,٠٧٣ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ١٤٥ نقطة أساس لصالح الريال في الربع الثاني لعام ٢٠١٦م مقارنة بحوالي ١٠٩ نقطة أساس في الربع الأول لعام ٢٠١٦م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

ومن ضمن الأدوات التي تساهم في توفير وتحقيق استقرار السيولة وكفايتها إيداعات المؤسسة لدى البنوك والمصارف والتي بلغت أقل من ١ في المئة من إجمالي الودائع أو تقريباً ١٢ مليار ريال كما في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م.

ثانياً: التطورات النقدية

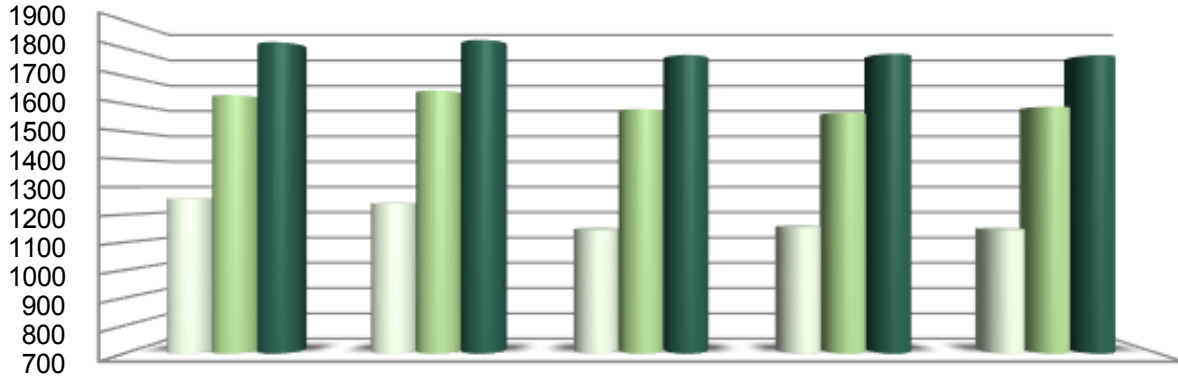
١-٢ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن ٣)

التطورات النقدية و المصرفية

(مليار ريال)

رسم بياني رقم ١: عرض النقود



	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥	ديسمبر - ١٥	مارس - ١٦	يونية - ١٦
عرض النقود ن١	1257.1	1239.5	1145.6	1154.6	1145.7
عرض النقود ن٢	1630.1	1646.2	1580.1	1567.1	1589.2
عرض النقود ن٣	1820.2	1828.2	1774.1	1778.4	1773.6

الثاني من عام ٢٠١٦م ارتقاعاً نسبته ١,٤ في المئة (٢٢,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥٨٩,٢ مليار ريال أو ما نسبته ٨٩,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٨ في المئة (١٣,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٥ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال).

٢-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٧,٨ في المئة (٢٣,٣ مليار ريال) لتبلغ ٣٢١,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,١ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,٦ في المئة (٨,٢ مليار ريال).

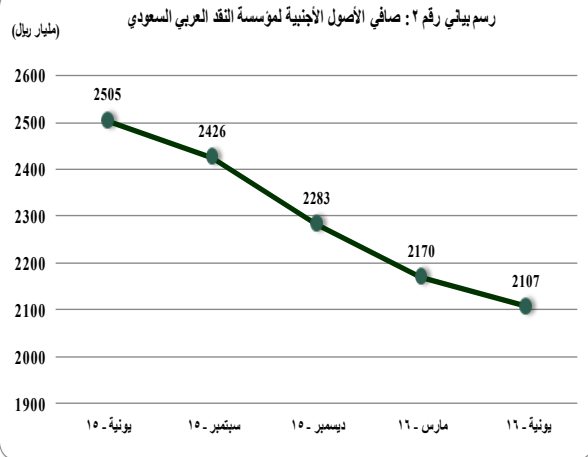
وتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٠,٣ في المئة (٤,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٧٣,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٢ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٢,٦ في المئة (٤٦,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

وتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع

الثاني من عام ٢٠١٦م، يلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٠,٨ في المئة (٨,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٤٥,٧ مليار ريال أو ما نسبته ٦٤,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة (٩,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٨,٩ في المئة (١١١,٤ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع

التطورات النقدية و المصرفية



١٥,٥ في المئة (٣٨٠,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م. وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٩ في المئة (٦٣,٢ مليار ريال) ليلعب ٢١٠٦,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٠ في المئة (١١٣,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ١٥,٩ في المئة (٣٩٧,٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً نسبته ٠,٢ في المئة (٤٥,٠ مليون ريال) ليلعب ١٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦٤,٥ في المئة (٧,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧٣,٨ في المئة (٧,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م.

١-٣ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٩

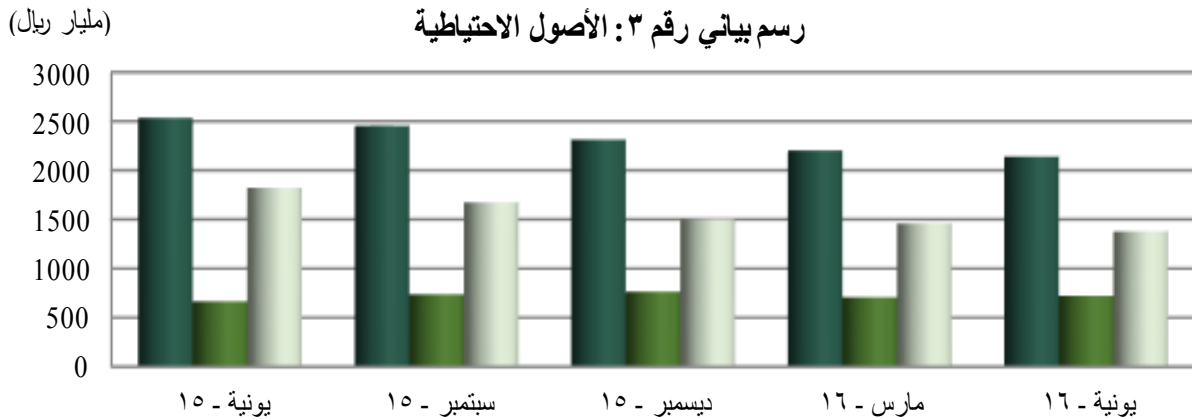
الثاني من عام ٢٠١٦م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف ارتفع بنسبة ٧,٤ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) ليلعب نحو ١٨١,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٠٤ في المئة (٦٤,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٥ في المئة (٧,٨ مليار ريال).

وانخفضت الودائع لدى المؤسسة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ١,٥ في المئة (١,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٧,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٢ في المئة (٤,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وقد سجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٩,٧ في المئة (١٠,٥ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ٤٠,١ في المئة (١٢,٢ مليار ريال) ليلعب نحو ٤٢,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٤,١ في المئة (١٠,٩ مليار ريال).

ثالثاً: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد سجل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٢,٩ في المئة (٦٣,١ مليار ريال) ليلعب ٢١٢٥,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٦ في المئة (١٠٦,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته

التطورات النقدية و المصرفية



	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥	ديسمبر - ١٥	مارس - ١٦	يونية - ١٦
إجمالي الأصول الاحتياطية	2533.2	2454.5	2311.6	2201.6	2137.7
نقد أجنبي وودائع في الخارج	665.1	735.7	763.9	705.4	721.7
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	1821.2	1672.2	1501.0	1456.4	1377.0

ريال) لتبلغ ٧٢١,٧ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال. علماً أن المؤسسة أصدرت نيابةً عن وزارة المالية سندات التنمية الحكومية وسندات ذات معدل متغير تم طرحها للبنوك والمؤسسات المحلية بلغت قيمتها ٣٩,٧٥٠ مليار ريال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م.

رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ١,١ في المئة (١٧,٣ مليار ريال) ليلعب نحو ١٥٩١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٣ في المئة (٥٤,٣ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (٣) ٨٩,٧ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

في المئة (٦٣,٨ مليار ريال) ليلعب ٢١٣٧,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٨ في المئة (١١٠,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١٥,٦ في المئة (٣٩٥,٤ مليار ريال) بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م (رسم بياني رقم ٣).

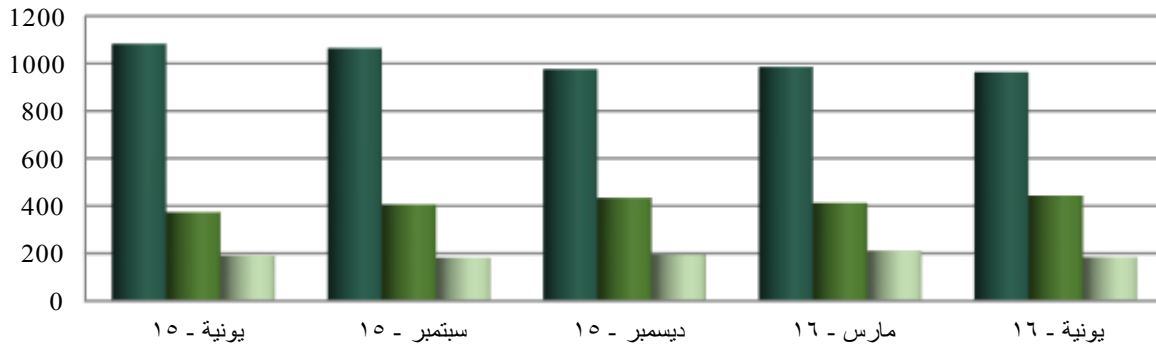
وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية

خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقارنة بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٢,١ في المئة (١٦٦ مليون ريال) ليلعب ٧,٦ مليار ريال، وانخفضت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ٥,٤ في المئة (٧٩,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٣٧٧,٠ مليار ريال، وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٢,٠ في المئة (٥٩٤,٩ مليون ريال) ليلعب ٢٩,٨ مليار ريال. وحققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ٢,٣ في المئة (١٦,٣ مليار

التطورات النقدية و المصرفية

(مليار ريال)

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع



	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥	ديسمبر - ١٥	مارس - ١٦	يونية - ١٦
الودائع تحت الطلب	1083.0	1064.3	976.2	985.4	963.9
الودائع الزمنية والإدخارية	373.0	406.7	434.5	412.4	443.5
الودائع الأخرى شبه النقدية	190.1	182.0	194.0	211.3	184.4

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي ٢٢٥٧,٤ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٣٢,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (١٦,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢,١ في المئة (٤٧,٣ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

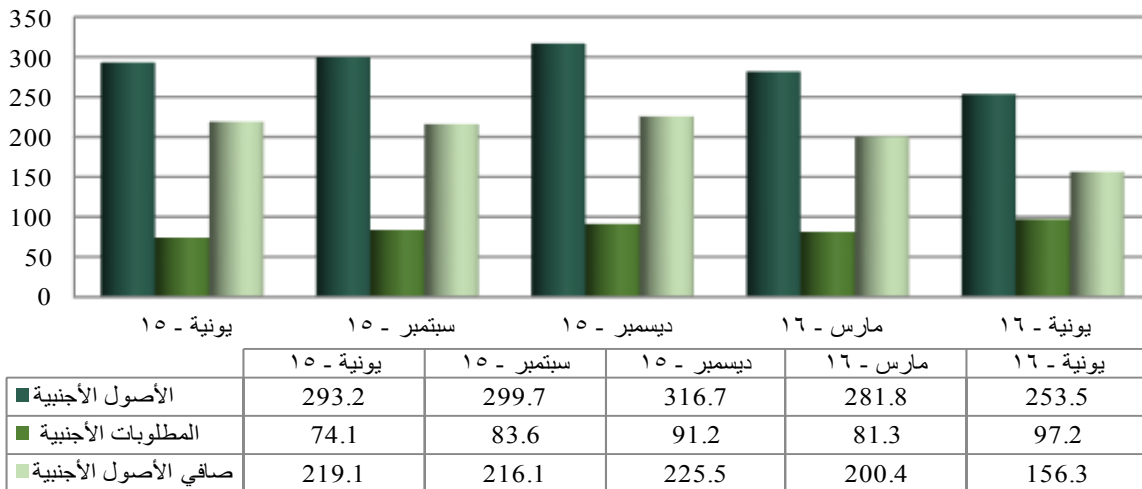
سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ١٠,٠ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢٥٣,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١١,٠ في المئة (٣٤,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٣,٦ في المئة (٣٩,٧ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١١,٢ في المئة من

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة ٢,٢ في المئة (٢١,٥ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٦٣,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٩,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وبنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حققت الودائع تحت الطلب انخفاضاً سنوياً نسبته ١١,٠ في المئة (١١٩,٢ مليار ريال). وارتفعت الودائع الزمنية والإدخارية بنسبة ٧,٥ في المئة (٣١,١ مليار ريال) لتبلغ ٤٤٣,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة (٢٢,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٨,٩ في المئة (٧٠,٥ مليار ريال). وانخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ١٢,٧ في المئة (٢٦,٩ مليار ريال) لتبلغ ١٨٤,٤ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة (١٧,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٠ في المئة (٥,٧ مليار ريال).

التطورات النقدية و المصرفية

(مليار ريال)

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية



٤-٤-٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,١ في المئة (٦٥,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٦٤٣,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٤ في المئة (٨١,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م نسبته ١٥,٣ في المئة (٢١٧,٩ مليار ريال)، وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام إلى ١٠٣,٢ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٩٨,١ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-٤-٤ ١-٤-٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ١,٥

إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٢,٧ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً نسبته ١٩,٤ في المئة (١٥,٨ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٩٧,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٨ في المئة (٩,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣١,١ في المئة (٢٣,١ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٤,٣ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٧ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٢,٠ في المئة (٤٤,١ مليار ريال) ليلعب ١٥٦,٣ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١١,١ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

التطورات النقدية و المصرفية

إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي ١٢,٨ في المئة مقارنة بنسبة ١٠,٠ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ٥,٨ في المئة (٢٢,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤١٣,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٣ في المئة (٤٤,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضاً نسبته ١,١ في المئة (٣,٢ مليار ريال) ليبلغ ٢٨٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٦ في المئة (٤٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٨,٣ مليار ريال) ليبلغ ٧٤٢,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,١ في المئة (٤٨,٧ مليار ريال) في الربع السابق.

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط

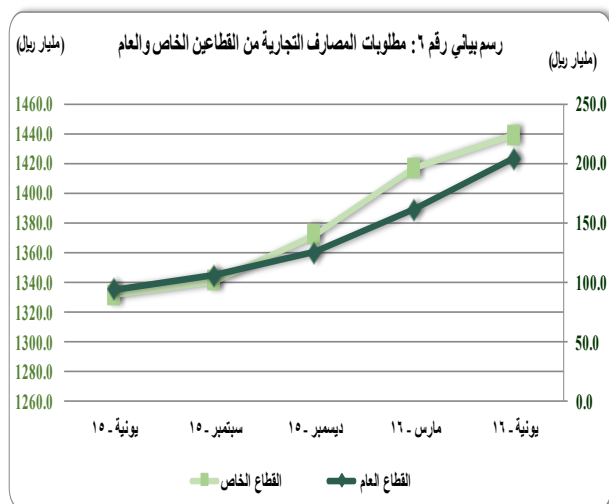
الإقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢,٠ في المئة (٢٧,٩ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٤٣٥,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة (٤٦,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٩ في المئة (١١٧,١ مليار ريال). وتحليل الائتمان

في المئة (٢١,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٣٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (٤٤,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,١ في المئة (١٠٧,٦ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م إلى ٩٠,٤ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٨,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٦,٩ في المئة (٤٣,٣ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢٠٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٨,٩ في المئة (٣٦,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١٧,٤ في المئة (١١٠,٤ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام



التطورات النقدية و المصرفية

وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٨,٨ في المئة (٢٤,٦ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي ١١,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٦ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة (١٣٥,٥ مليون ريال)، وحققت انخفاضاً نسبته ١,٨ في المئة (٢١٣,٧ مليون ريال) مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٥م.

وفي نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلعب ٢٠٠٥ فرعاً، أي بزيادة قدرها ٩ فروع مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٢,٦ في المئة (٥١ فرعاً) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد

الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد

الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٦,٨ في المئة (٥٣,٨ مليار ريال) ليلعب حوالي ٨٤٠,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة (٢٧,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٤,٤ في المئة (١٤١,٥ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من المصارف المحلية

المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ١٨,٠ في المئة (٧,٣ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ١٥,٩ في المئة (٥,٢ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١١,٦ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٧,١ في المئة (١٢,١ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٣,٧ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٢,٧ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٢,٤ في المئة (١,٨ مليار ريال)، ولقطاع التشييد والبناء بنسبة ١,٣ في المئة (١,٤ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٠,٢ في المئة (٩٨٩,٣ مليون ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٣,٩ في المئة (٩٩٧,٨ مليون ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ١,٣ في المئة (٤,٠ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطات ورأس المال والأرباح وفروع

المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطات المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢,١ في المئة (٦,٥ مليار ريال) ليلعب ٣٠٣,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٥ في المئة (٣٩,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي ١٩,١ في المئة، مقارنة بنسبة ١٩,٣ في المئة في نهاية الربع السابق،

التطورات النقدية و المصرفية

السابق يلاحظ انخفاض المبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٣٥,٨ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولمبيعات المصارف داخل المملكة بنسبة ١٤,٥ في المئة (١٦,٨ مليار ريال)، ولمبيعات المصارف خارج المملكة بنسبة ٢٧,٠ في المئة (٩٦,٣ مليار ريال)، ولمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٥٣,٤ في المئة (٥,٣ مليار ريال)، ولمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ١,٤ في المئة (٣,٢ مليار ريال). في حين ارتفعت المبيعات للصرافة بنسبة ١٤١,٣ في المئة (١,١ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

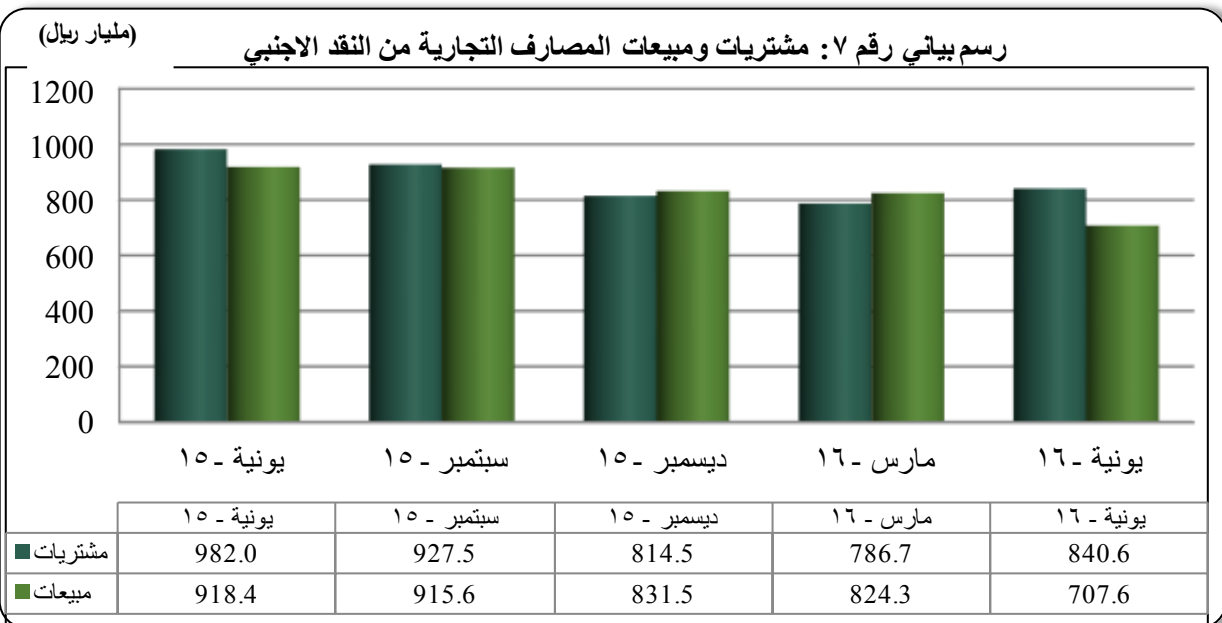
خامساً: القطاع الخارجي التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٨,٨ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق لتبلغ نحو ١٣٣,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة خلال الفترة نفسها من

بنسبة ٢٩,١ في المئة (٢٨,٠ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ٢٥,٠ في المئة (٢٨,٠ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٦,٢ في المئة (٦,٤ مليار ريال). في حين انخفضت المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٢٣,٩ في المئة (٥,٩ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٠,٦ في المئة (٢,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٤,٢ في المئة (١١٦,٧ مليار ريال) ليلعب نحو ٧٠٧,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٩ في المئة (٧,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٣,٠ في المئة (٢١٠,٨ مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع



التطورات النقدية و المصرفية

الداخل بمبلغ ٧,١ مليار ريال عن ارتفاع صافي حيازة الاصول المالية في الخارج التي قدرت بحوالي ٤,٩ مليار ريال. ويتوقع أن تتخفف صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٤,٢ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٣١,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما يتوقع أن ترتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ١٢,٨ مليار ريال مقابل ارتفاع بمبلغ ٣٨,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. ويتوقع أن ينخفض صافي الأصول الاحتياطية بمبلغ ١١٠,٠ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٦م مقابل انخفاض بمبلغ ١٢٨,٩ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفض بند الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٤٤,٧ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ٣٠,٤ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كما يتوقع انخفاض بند العملات والودائع بمبلغ ٥٨,٥ مليار ريال مقابل انخفاض بمبلغ ٩٤,٢ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٥م.

سادساً: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي:

١-٦ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد ارتفعت خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٢,٧ في المئة (٢٢٢,٦ مليار ريال) لتبلغ ٨٥١٩,٩ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ٧٩٤٦,٧ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٥٧٠,١ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٤٥٦,١ مليار ريال وبارتفاع

عام ٢٠١٥م. وانخفضت بنسبة ١٨,٩ في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٥م.

ميزان المدفوعات

١-٥ الحساب الجاري:

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق عجز في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦م مقداره ٦٧,٤ مليار ريال مقارنة بعجز مقداره ٤٤,٨ مليار ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٥م. ويعود ذلك إلى توقع تحقيق عجز في ميزان السلع والخدمات قدره ٤٢,٤ مليار ريال، ويتوقع ارتفاع فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة ١,٣ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ١٢,٣ مليار ريال، كما يتوقع انخفاض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ٤,٣ في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ليبلغ ٣٧,٣ مليار ريال.

٢-٥ الحساب الرأسمالي:

من المتوقع أن يسجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦م تدفقاً للخارج بقيمة ٣١٠ مليون ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ٤٢٥ مليون ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٣-٥ الحساب المالي:

من المتوقع أن ينخفض بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦م بقيمة ٢,١ مليار ريال وذلك بسبب ارتفاع صافي تحمل الخصوم في

التطورات النقدية و المصرفية

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام ٢٠١٦م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٥ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٥٧,٤ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٣ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١١٤,١ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ١٤٩,٧ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٤٣,٣ مليار ريال.

سابعاً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٤ في المئة ليبلغ ٦٤٩٩,٩ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٠ في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٨,٥ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٢,٤ في المئة ليبلغ حوالي ١٨,١ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٩,٣ في المئة

نسبته ٩,٨ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٧٠٦٠,٧ مليار ريال بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة عن الربع السابق.

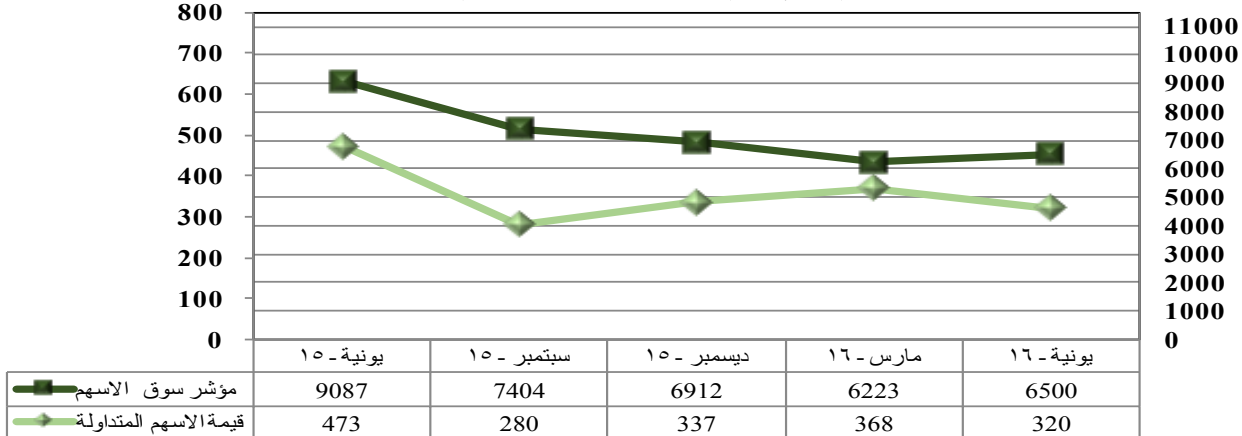
٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م ما يقارب ٤٩٨ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ٢٠٢,٨ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م نحو ١٣٩,٤ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٥٠,٧ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٧,٣ ألف جهاز بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢٤,٦ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي ٢٥٨,٣ ألف جهاز.

(مليار ريال)

رسم بياني رقم 8 : مؤشر سوق الأسهم

نقطة



المصدر : تداول، وهيئة السوق المالية.

التطورات النقدية و المصرفية

حقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١٨,٨ في المئة (٢١,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٣,٣ في المئة (١٠,١ مليار ريال) ليبلغ ٦٥,٨ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ١٦,٣ في المئة (١٤,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً نسبته ٢٥,٥ في المئة (٢٢,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع الأول من عام ٢٠١٥م. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ٥,٩ في المئة (١,٦ مليار ريال) لتبلغ ٢٥,٤ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٨,٥ في المئة (٤,٢ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت ارتفاع نسبته ٥,٧ في المئة (١,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام ٢٠١٦م بنسبة ١,٢ في المئة (٢٩٣٠ مشترك) ليبلغ ٢٣٤,٠ ألف مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبته ٠,٩ في المئة (٢٢٠٥ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٣,٦ في المئة (٨٧٥٥ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٢,٦ في المئة (٧ صناديق) ليبلغ ٢٧٧ صندوقاً في الربع الأول من عام ٢٠١٦م، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٤ صناديق) خلال الربع السابق.

في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٨ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٥م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ١٣,٢ في المئة لتبلغ نحو ٣١٩,٩ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٩,٤ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٢,٣ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م بنسبة ٤,٦ في المئة لتبلغ ١٥٠٤,٣ مليار ريال مقارنةً بنهاية الربع السابق الذي انخفضت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٩,٠ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً سنوياً نسبته ٢٥,٣ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م انخفاضاً نسبته ١٨,٢ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٢ مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٨,٥ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات انخفاضاً سنوياً نسبته ١١,٨ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامناً: صناديق الاستثمار

انخفض إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٦م بنسبة ١١,٤ في المئة (١١,٧ مليار ريال) ليبلغ ٩١,١ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٩,٤ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما

التطورات النقدية و المصرفية

تاسعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٢,١ في المئة (٧,٢ مليار ريال) ليلعب حوالي ٣٥١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٩ في المئة (٦,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,١ في المئة (٤٠,٨ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م، فقد ارتفع بنسبة ١١,٤ في المئة (١,٦ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٠,٣ في المئة. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ٩٩,٨ في المئة (٤,٧ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٠ في المئة (١,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦٢,٥ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣٠,٠ في المئة (٣,٠ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٥ في المئة (١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٣٣,٧ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٩٢,٨ في المئة (٩٣٤,٣ مليون ريال) مقارنة بانخفاض

نسبته ٨١,٨ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٦ في المئة (٦٤٦,٠ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٥ في المئة (١,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٦,٦ في المئة (٩,٦ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٦,٩ في المئة (٥٣,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وانخفضت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٥,١ في المئة (٨٤٤ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤٥٨,٧ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٣٨,٧ في المئة (٩٦٣,٥ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣١,٥ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥م يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٥٩,٧ في المئة (١,٠ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٣,٦ في المئة (٢٧٥,٧ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية بنسبة ٤١,٢ في المئة (٣٧٠ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٦٥,١ في المئة (١,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية العقارية بنسبة ١٨١,٦ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنة بارتفاع

التطورات النقدية و المصرفية

for bank exposures to central counterparties.

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١٠١١٢٠ وتاريخ ١٥/٠٩/١٤٣٧هـ بشأن The Standardised Approach for measuring Counterparty Credit Risk.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١٠١٢٥٩ وتاريخ ١٦/٠٩/١٤٣٧هـ بشأن Draft reporting requirements – Foreign Branches.

نسبته ٧,٧ في المئة (٧٨,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وارتفع حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ١٣,٥ في المئة (٢٤,٥ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٣,٠ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت المبالغ المسددة إلى صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ١٦١,٤ في المئة (١,٣ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٥٩,٣ في المئة (٢٩٧,١ مليون ريال) في الربع السابق.

عاشراً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال

الربع الثاني من عام ٢٠١٦م

- الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٦م
- إلغاء وزارة المياه والكهرباء.
- تعديل اسم وزارة الزراعة لتكون وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- تعديل اسم وزارة التجارة والصناعة لتكون وزارة التجارة والاستثمار.
- تعديل اسم وزارة البترول والثروة المعدنية لتكون وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.
- تعديل اسم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لتكون وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
- تعديل اسم وزارة الحج لتكون وزارة الحج والعمرة.
- دمج وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- تحويل مصلحة الزكاة والدخل لتكون الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- تنشأ هيئة عامة للترفيه، وكذلك هيئة عامة للثقافة.

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠٠٩١٣٩٥ وتاريخ ١٧/٠٨/١٤٣٧هـ بشأن Applicability of Domestic Systemically Important Bank (D-SIB) Buffer in Saudi Arabia.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١٠١١١٣ وتاريخ ١٥/٠٩/١٤٣٧هـ بشأن Framework on monitoring tools for intraday liquidity management.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١٠١١٠٨ وتاريخ ١٥/٠٩/١٤٣٧هـ بشأن Capital requirements for banks equity investments in funds.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١٠١١١٤ وتاريخ ١٥/٠٩/١٤٣٧هـ بشأن Margin requirements for non-centrally cleared derivatives.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٧١٠٠٠١٠١١١٦ وتاريخ ١٥/٠٩/١٤٣٧هـ بشأن Capital requirements



التطورات النقدية و المصرفية

- الموافقة على تنظيم المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.
- الموافقة على برنامج التحول الوطني أحد برامج رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م).
- الموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والتنمية.
- الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء.